

٥٧

سلسلة  
التقويم  
الإسلامية



# سُبُهَاتُ حَوْلِ الْإِسْلَامِ

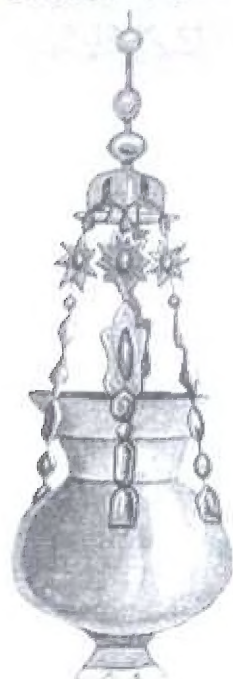
د / محمد عمارة



فَهْ التَّنْوِيرُ الْإِسْلَامِيُّ ٥٧

# شُبُهَاتُ خَوَلِ الْإِسْلَامِ

تَأليف  
د. محمد عمار



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اسم الكتاب: شبهات حول الإسلام  
 اسم المؤلف: د. محمد عمارة  
 إشراف عام: داليا محمد إبراهيم  
 تاريخ النشر: يناير ٢٠٠٢  
 رقم الإيداع: ٢٠٠١/ ١١٧٨٣  
 الترخيم الدولي: I . S . B . N 977 - 14 - 1654 - 5  
 الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع  
 المركز الرئيسي: ٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة  
 مدينة السادس من أكتوبر  
 ت: ٢٢٠ ٢٨٧ - ٢٢٠ ٢٨٩ / ١١  
 فاكس: ٢٢٠ ٢٩٦ / ١١  
 email: nahda@gega.net  
 مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدفى - الفجالة - القاهرة  
 ت: ٥٩٠ ٩٨٢٧ - ٥٩٠ ٨٨٩٥  
 فاكس: ٥٩٠ ٣٣٩٥ / ٢  
 ص.ب: ٩٦ الفجالة - القاهرة  
 الإدارة العامة: ٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة  
 ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٢/٣٤٧٢٨٦٤  
 فاكس: ٢/٣٤٦٢٥٧٦  
 ص.ب: ٢٠ أمبابة

[www.nahdetmisr.com](http://www.nahdetmisr.com)

## تقديم

هذه سبع شبهات ، طلب منى الإجابة عليها «مكتب القاهرة» لموقع «Islam On Line» على شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» .. وهى شبهات بعث بها ، طلباً للإجابة عنها ، والكشف عن حقائقها «مجموعة من طلبة الدكتوراه العرب الدارسين فى بريطانيا .. والذين التقوا بمجموعة من الشباب المسلمين ، من جنسيات عربية وأخرى آسيوية ، يتبنون «فكراً جديداً» هدفه «التجديد ومقاربة الدين الإسلامى بالعصر» ويقول أصحاب هذا الفكر : «إنهم لا ينتمون للعلمانية أو إلى أى تيار مثل تيار التغريب الذى انبهر أهله بتألق الحضارة الأوروبية» .

ويقول السائلون - طلبة الدكتوراه - عن أصحاب هذه الشبهات : «إن أكثرهم ، وخاصة الآسيويين منهم ، قد ولدوا ونشئوا فى بلاد الغرب ، ولا ينتمون لأوطانهم الأصلية لا من قريب ولا من بعيد ..» .

ويعرّف السائلون بأنفسهم - فكراً - فيقولون : «وحيث إننا نعتبر أنفسنا من الداعين إلى التجديد ، على الطريق الذى يسير عليه كثير من رواد تجديد الفكر الإسلامى ، أمثال الدكتور محمد سليم العوا والدكتور محمد عمارة وغيرهم كثير والحمد لله ، هؤلاء

هم أساتذتنا الذين نفخر بهم ونجلهم ونعتبرهم قاداتنا إلى المستقبل  
المشرق بإذن الله .

إننا نؤمن بأن تجديد الفكر الإسلامى سنة من سنن الله ، وأنه  
يجب أن يكون دائم الفعل على مر العصور ، وأن مبدأنا هو كما  
يقول الدكتور محمد عمارة : «إن عقلايتنا الإسلامية المتميزة قد  
وازنت بين الحكمة وبين الشريعة ، وتأخى فيها العقل والنقل  
لهداية الإنسان» .

وإذ نحن نكتب إليكم هذه الرسالة نطلب منكم النصيح  
والإرشاد ، آمليين من الله - تعالى - أن تستجيبوا لمساعدتنا وإبداء  
الرأى حول هذا الفكر الجديد الذى جعلنا فى حيرة من أمرنا . . .

\* \* \*

أما الشبهات السبع - التى وردت بالسؤال - فمنها ثلاث حول  
لقرآن الكريم :

الأولى: فى التشكيك بحفظ الله للقرآن .

والثانية: حول تاريخية وتوقيت وتجاوز الواقع المنظور لأحكام  
آيات القرآن .

الثالثة: حول الحروف والكلمات التى جاءت فوائج لبعض سور  
القرآن الكريم - من مثل (ألم) و (حم) . .

ومن هذه الشبهات اثنتان حول رسول الله - ﷺ - :



الرابعة: حول عصمته .

الخامسة: حول الأحاديث النبوية .

والشبهة السادسة: حول موقف العقل من النقل .

أما السابعة: - والأخيرة - فهي حول البنوك ومعاملات النظام

المصرفي المعاصر ..

وكما أوردنا سؤال السائلين بنصه ، فإننا نورد كل شبهة

بنصها - كما جاءت في السؤال - ثم نتبع ذلك بالجواب .. الذي

حاولنا فيه الاحتكام إلى ما يميل للاحتجاج به والاحتكام إليه

أصحاب هذه الشبهات ..

وهذا منهاج في الحوار علمنا إياه رسول الله - ﷺ - عندما

قال : «أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم .. وعلمنا إياه

أسلافنا - من البلاغيين - عندما عرفوا البلاغة بأنها مراعاة

مقتضى الحال ..

إن عظمة الإسلام تتجلى في سطوع حجته عن طريق مختلف

ألوان الاستدلال والحجاج .. فهو دين الفطرة الذي تشع أنواره على

الفطر الإنسانية السوية دائما وأبدا . وهو دين العقل الصريح ،

حتى لقد قال فلاسفته بإمكان وصول العقل الصريح إلى «شريعة

عقلية» موافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية التي شرعها الله -

سبحانه وتعالى - وأوحى بها إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام ..

والإسلام - كذلك - دين النقل ، الذي تميز بالحفظ والإعجاز . .  
ثم هو الدين الذي تشهد آيات الكون المنظورة لآيات وحيه  
المسطورة بين دفتي القرآن الكريم . .

وإذا كان واجب العلماء - الذي ورثهم إياه الأنبياء - هو تبليغ  
الدعوة الإسلامية . . وإقامة الحجة على صدقها . . وإزالة الشبهات  
المشارة من حولها . . فإننا نرجو أن تكون هذه الصفحات قياما  
ببعض هذا الواجب . . وإسهاما في فريضة المراقبة على ثغور  
الإسلام . .

والله نسأل أن يتفع بها . . وأن يتقبلها خالصة لوجهه الكريم . .  
إنه - سبحانه وتعالى - أفضل مسئول وأكرم مجيب .

دكتور

محمد عمارة

## الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم

«... هم لا يؤمنون بأن القرآن قد حفظ ، كما تقول الآية الكريمة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ويقولون : قد يكون الذكر جزءاً من القرآن ، وليس كله ، ويستدلون بكلام لعمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، بأنه أقسم على أن هناك آية في القرآن تتحدث عن الرجم - وهذه الآية غير موجودة - وأن غنمة أكلت ورقة من القرآن كانت بيد عائشة - رضى الله عنها - ... »

### الجواب:

وفى الجواب عن هذه الشبهة نسال :

لماذا بعث الله - سبحانه وتعالى - الرسل وأنزل الكتب؟

لقد كان ذلك رعاية من الله لخلقه .. ولطفاً بهم .. وحتى يكون حسابهم لهم - كي لا يتساوى المحسن والمسيء - وجزاء إياهم على أفعالهم عدلاً إلهياً خالصاً .. ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾  
 فاطر : ٢٤ - ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ الإسراء : ١٥  
 - ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ النساء : ١٦٥ -  
 وقبل ختم النبوة والرسالة كانت مهمة حفظ كتب الرسالات



والشرائع موكولة إلى أم هذه الرسالات ، كجزء من التكليف لهم  
والاختبار لاستقامتهم في هذا التكليف ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا  
هُدًى وَنُورٌ يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ  
وَالْأَخْيَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا  
تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ  
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ المائدة : ٤٤ - . لكنهم  
فرطوا في القيام بتكليف الحفظ للكتب - بالنسيان حيناً  
وبالتحريف والإخفاء حيناً آخر - ﴿ فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ  
وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا  
ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَرَالِ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ  
وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١٣) ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى  
أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ  
وَالْبُغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (١٤)  
يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم كثيراً مما كنتم تخفون  
من الكتاب ويعفو عن كثير قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين (١٥)  
يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات  
إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم ﴾ المائدة : ١٣ - ١٦ .

وعندما كانوا يحرفون هذه الكتب ، أو ينسون بعضها ويحذفون البعض الآخر ، كان الله يبعث رسولا جديداً بكتاب جديد ..

أما عندما أراد الله - سبحانه وتعالى - مع بلوغ الإنسانية سن الرشد - ختم النبوات والرسالات بنبوة ورسالة محمد - ﷺ - فكان لابد لحفظ كتاب الشريعة الخاتمة من حافظ لا يجوز عليه الإهمال ، ولا يتأني منه التحريف ، ولا يليق به النسيان .. أى كان لابد من الحفظ المعصوم الدائم للكتاب المعجز الخالد .. لأن ترك حفظ الكتاب الخاتم للبشر ، الذين يجوز عليهم الإهمال والتحريف والنسيان معناه طرء وحدث التحريف والضياح لهذا الكتاب ، حيث لا وحى سيأتى ولا رسول سيبعث ولا كتاب سينزل .. الأمر الذى لو حدث - افتراضاً - سيضل الناس ولا رعاية لهم ، ولا حجة عليهم ، تجعل من حسابهم وجزائهم عدلاً إلهياً مناسباً ..

ولذلك ، انتقلت مهمة حفظ الوحى الخاتم - القرآن الكريم - فى الرسالة الخاتمة ، إلى الله سبحانه وتعالى ، الذى لا يتخلف حفظه أبداً ، بعد أن كانت هذه المهمة فى الرسالات السابقة ، استحقاقاً من الله للناس ، أى طلباً منه لهم أن يحفظوا ما أنزل عليهم من الكتاب .. فكان الوعد الإلهى المؤكد ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩ - ..

ولذلك ، هيا الله لتدوين القرآن الكريم من كتيبة الوحي ما لم  
 يتهيأ لكتاب سابق . . وجعل جمعه وعداً إلهياً وإعجازاً ربانياً ﴿ لا  
 تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (١٦٦) إن علينا جمعه وقرآنه (١٦٧) فإذا  
 قرأناه فاتبع قرآنه (١٦٨) ثم إن علينا بيانه ﴿ القيامة ١٦٦ - ١٦٩ . .  
 فكان الحفظ للقرآن - كل القرآن - وعداً إلهياً ، وإعجازاً ربانياً ،  
 وذلك حتى تستمر حجة الله على عباده ، ويكون حيايه لهم عدلاً  
 خالصاً .



ولم يقل أحد ، ولا جائز في العقل - فضلاً عن النقل - أن  
 يقال : إن الذكر ، الذي نعهد الله بحفظه ، هو بعض القرآن ، وليس  
 كل القرآن . . لأن صياح أى جزء من القرآن إنما يعنى تخلف رعاية  
 الله الخلقه ، وسقوط حجته على عباده . . ثم إن القرآن لا يقف  
 بالحفظ عندما يطلق عليه الذكر ، فضلاً عن أن مصطلح الذكر إنما  
 يشمل كل القرآن . . تشهد على ذلك الآيات الكثيرة فى كتاب  
 الله . . فالمراد بالذكر القرآن . . كل القرآن . . والكتاب . . كل  
 الكتاب - وليس بعضه - بدليل قول الله - سبحانه - : ﴿ فاسألوا  
 أهل الذكر ﴾ - الأنبياء : ٧ - أى أهل الكتب السابقة . . والله  
 بشهر إلى القرآن والتنزيل - أى كل ما نزل به الوحي - بلفظ الذكر

﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ -  
الأعراف : ٦٩ - ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ  
لَمَجْنُونٌ﴾ - الحجر : ٦٧ - ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا  
نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ - النحل : ٤٤ - ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ  
أَنزَلْنَاهُ أَفَاتِهِمْ لَهُ مُكْرَمُونَ﴾ - الأنبياء : ٥٠ - ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ  
وَفَرَّانٌ مَبِينٌ﴾ يس : ٦٩ - ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ  
بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ - وما هو إلا  
ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ - القلم : ٥١ - ٥٢ - والذِّكْرُ هو كل ما جاء به  
الوحي ، فإنَّ الحى هو الذِّكْرُ ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوْحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ  
عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١٣) وإنَّه لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمُكَ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ﴾  
الزخرف : ٤٣ - ٤٤ - بل إنَّ سابق آية ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾  
شاهد على أنَّ الذِّكْرَ والقرآن والكتاب هو الوحي ﴿وَالرَّسُولُ يَكُونُ أَعْيُنُكُمْ  
عَلَى كُلِّ صَبْرٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾  
﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ﴿إِنَّا نَحْنُ  
نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ - الحجر : ٩ ، ٦ ، ٤ ، ١ .

ثم إنَّ القرآن الكريم يؤكد أنَّ الحفظ ، وليس الشك والريبة إنما هو  
لكل القرآن ولجميع التبريل ، وليس لبعض القرآن ﴿ذلك الكتاب

لا ريب فيه هدى للمتقين ﴿١﴾ - البقرة : ٢ - ﴿٢﴾ تنزيل الكتاب لا ريب  
 فيه من رب العالمين ﴿٣﴾ - السجدة : ٢ - ﴿٤﴾ ذلك بأن الله نزل  
 الكتاب بالحق ﴿٥﴾ - البقرة : ١٧٦ - ﴿٦﴾ نزل عليك الكتاب بالحق  
 مصدقا لما بين يديه ﴿٧﴾ - آل عمران : ٣ - ﴿٨﴾ إنا أنزلنا إليك  
 الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا  
 عليه ﴿٩﴾ - المائدة : ٤٨ - ﴿١٠﴾ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴿١١﴾  
 الأنعام : ٣٨ - ﴿١٢﴾ ولو ضاع شيء من هذا الكتاب - أى القرآن  
 والتسجيل - حدث التعريف الذى تنبيه هذه الآية ، ولا تفتت حجة  
 الله على عباده ﴿١٣﴾ وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتعوه واتقوا له  
 لتَرْحَمُونَ ﴿١٤﴾ أن تقولوا إنا أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا  
 وإن كنا عن دراستهم لعافلين ﴿١٥﴾ أو تقولوا لو أنزل علينا  
 الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى  
 ورحمة ﴿١٦﴾ - الأنعام : ١٥٥ - ١٥٧ - . فحجة الله على الناس -  
 بعد ختم الوحي بالقرآن الكريم - تنتفى وتسقط إذا حدث جهل  
 بشيء مما أنزل فى الكتاب . . القرآن - ﴿١٧﴾ وما أهلكنا من قرية إلا  
 ولها كتاب معلوم ﴿١٨﴾ - الحجر : ٤ - . . ولو أن القرآن ضاع منه  
 شيء لتخلف وعد الله بتنزيل تبیان كل شيء فيه ، لتتم شهادة

الرسول - ﷺ - على أمته ﷻ ويوم نبعث في كل أمة شهيدا عليهم  
 من أنفسهم وجنا بك شهيدا على هؤلاء وورثنا عليك الكتاب تبيانا  
 لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﷻ - النحل : ٨٩ - .  
 وخاتم النبوة والرسالة ، يعنى النقاء بعث رسول جديد ، وورث  
 كتاب جديد ، وحتى تقوم حجة الله على عباده لابد من بقاء  
 القرآن كله محفوظاً ، ليكون قبساً على الناس ، أى دائم القيام على  
 هدايتهم وإرشادهم ﷻ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم  
 يجعل له عوجاً ( ) فيما لينذر بأما شديداً من لدنه وبشعر المؤمنين  
 الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ﷻ - الكهف : ٢٠١ -  
 وإذا كان الكتاب هو كل القرآن ، فلقد وعد الله - سبحانه -  
 بأن يحفظه ويورثه للدين اصطفاهم من عباده ، بعد أن أنزله على  
 المصطفى من رسله ، وجمعه وقراه ﷻ والذي أوحينا إليك من  
 الكتاب هو الحق مصدقا لما بين يديه إن الله بعباده لخبير بصير  
 (٢٠) ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه  
 ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل  
 الكبير ﷻ - قاطر : ٣١ - ٣٢ - .



ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب عزيز ، أي منيع ، محفوظ من العبث به وفيه . . وأنه تمتع عن الإبطال ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بأي حال من الأحوال ﴿ إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ﴾ (١) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴿ فصلت ٤١ ، ٤٢ - . . والذكر في هذه الآية هو كل الكتاب ، العزيز على أي عث به وفيه .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب على حكيم ، فوق تطاول المطاولين ، يسرا كانوا أو أرملة ودهورا ﴿ إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ﴾ (٢) وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم ﴿ - الزخرف : ٣ ، ٤ - . .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه في كتاب مكنون ، أي مصون ومحفوظ عن اللعب والعبث والتحريف ﴿ (لَهُ لَقْرَانٌ كَرِيمٌ) ﴾ (٣) في كتاب مكنون ﴿ - الواقعة : ٧٧ ، ٧٨ . .

ولقد صدق التاريخ على هذا الحفظ الإنمى لهذا القرآن المجيد . . ومن يقرأ تاريخ التوراة - حتى ذلك الذي كتبه علماء اليهودية - يعلم ما أصابها بعد سنوات من نزولها . وكيف أعيدت كتابة أسفارها على النحو الذي صلبه عبراء - العزير - وغيره من الأحيار ، في صورة مثبثة بالتحريف . . ومن يتأمل تناقضات

الأناجيل - حتى الشهيرة منها - والفروغ الجوهرية بينها وبين غير الشهيرة - من مثل أناجيل «مخطوطات نجع حمادي» ، و«مخطوطات البحر الميت» و«الجيل برنابا» يعلم ما أصاب الإنجيل بعد سنوات معدودة من بعثة المسيح ، عليه السلام . لكن : ها هو القرآن الكريم كما نال به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين ، لم يتغير فيه حرف ولا رسم ولا حركة ولا قنّة ولا مد . وقد مضى على رواه أكثر من أربعة عشر قرناً ، مرت فيها أسنة بأشوار من التراجع والاحتياط ، وفقدت فيها الذاكرة الإسلامية سلايين المخطوطات التي أبادتها عتروات القطعاع - وانما نثرت قسيتها مذاهب وفلسفات - وظل القرآن الكريم عزيزاً مبيعاً محفوظاً بحفظ الله خير الحافظين . والتاريخ - هو الآخر - قد عدا شاهداً على هذا الحفظ الإلهي لكل القرآن الكريم ..

فبرهان العقل - المتعلق بحتم الرسالة - وحتم الوحي - يجعل حفظ القرآن - كل القرآن - لإقامة الحجة على الناس - ضرورة عقلية ..

وكذلك البطل المتكرر في القرآن - بلفظ القرآن - والكتاب .. والتنزيل .. والذي - شاهد هو الآخر على الحفظ الإلهي لكل حرف وكل كلمة وكل آية وكل سورة من هذا القرآن الكريم . فهو وحى الله الخاتم . تعهد - سبحانه وتعالى - بجمعه وبقراءته

وحفظه ، حجة خالدة ، كى لا يكون للناس على الله حجة إذا ما  
ضاع شىء من هذا التنزيل العزيز المبيع الحكيم .



أما بعض الروايات التى يفهم منها البعض شكاً فى حفظ كل ما  
نزل على رسول الله - ﷺ - من القرآن - فإن منطق العقل ، ومنهاج  
البحث العلمى ، وقواعد نقد النصوص والروايات ، التى اتفق عليها  
العلماء والعقلاء من كل الحضارات والفلسفات والأساق الفكرية  
كلها تؤكد على ضرورة الموازنة بين المنعاصى والمتنافى من  
الروايات . . . والأخذ بالمصدر الأوثق عند تعدد الجمع بين الروايات . .  
فإذا كان لدينا - على نحو ما قدما - شهادة العقل الصريح على أن  
حفظ القرآن - كل القرآن - هو ضرورة عقلية ، تفتضيها حقيقة ختم  
النبوّة والرسالة واكتمال الوحي . . وإذا كانت شهادة العقل الصريح  
هذه مدعومة بمصوص آيات القرآن الكريم ، أى بالمصدر المعجز ،  
قطعى الدلالة والثبوت . . فهل يكون عقلاً من يترك شهادة العقل  
الصريح ، والنقل المعجز الصحيح ، ويلتفت إلى رواية من الروايات  
يعلم الله من رواها؟ ولماذا رواها؟

إن منطق البحث العلمى ، الذى أجمع عليه كل عقلاء الدنيا ،  
فى التعامل مع النصوص ، قد حسم هذه القضية . . التى نرجو أن  
تكون هذه الإحابة حاسمة للشبهة المثارة حولها . . والله من وراء  
القصد ، منه نلتصم الهداية والحكمة والرشاد . .

## الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن

... وهم - بالنسبة للقرآن الكريم - يعتقدون أن القرآن غير صالح لكل زمان ، وأنه وقتي ، أي أنه جاء لوقت قد مضى ، ولا يتلاءم مع العصر الحالي ، وأنه يجب أن تتغير تفسيراته بما يناسب هذا الوقت ، وعلى سبيل المثال :

- إرت المرأة ، ... ، للذكر مثل حظ الأنثيين ... ، يقولون :  
إن هذه الآية قد جاءت لرسم معين ، ويجب أن تتغير ، بحيث يتساوى الرجل والمرأة في الإرث ..  
وكذلك الأمر بالنسبة لشهادة المرأة ، «حيث يطالبون بتساوية الرجل بالمرأة من حيث الشهادة» ا هـ .

### الجواب:

أما القول بتاريخية - أو تاريخانية - ووقتيية أحكام القرآن الكريم .. بمعنى «أنها غير صالحة لكل زمان» .. فإن لنا عليها ملاحظات نسوقها في عدد من النقاط :

أولها : أن هذه الدعوى ليست جديدة ، فقد سبق وتتناها فلاسفة التنوير الغربي الوضعي العلماني ، بالنسبة للشريعة

والإنجيل . . . فراءوا أن قصصها مجرد رموز ، بل وراءوا أن الدين والتدين إنما يمثل «مرحلة تاريخية» في عمر التطور الإنساني ، مثلت مرحلة طفولة العقل السرى ، ثم تلتها - على طريق النضج - مرحلة «الميتافيزيقا» ، التى نوات هي الأخرى لحساب المرحلة الوضعية ، التى لا ترى علماً إلا إذا كان تابعاً من الواقع ، ولا ترى سلاً للعلم والمعرفة إلا العقل والتجارب الحسية . وما عدا ذلك - من الدين وأحكام شرعية - فهى «إيمان» مثل مرحلة تاريخية على درب التطور العقلى ، ولم يعد صالحاً لعصر العلم الوضعى - اللهم إلا لحكم العامة والسيطرة على نزعاتهم وغرائزهم!

هكذا بدأت ولبلورت نزعة «تاريخية» و«تجريبية» النصوص الدينية فى فكر التنوير الغربى العلمانى والنهضة الأوروبية الحديثة . .

وإذا كان هذا القول قد جار ، ووحد له بعض المبررات - فى الغرب - بالنسبة لكتب رسالات خاصة بقوم بعينهم - بنى إسرائيل - الذين جاءتهم اليهودية - والمسيحية ، ونزلت لهم التوراة والإنجيل . . ، ولزمان معين . . وتتفاصيل تشريعات - وخاصة فى التوراة - تعاورها تطور الواقع ، فإن دعوى تاريخية النص الدينى لا مكان لها ولا ضرورة لسندها بالنسبة للقرآن الكريم . .

ذلك أن القرآن هو كتاب الشريعة الخاتمة ، والمقالة التى حتمت

بها النبوات والرسالات ، فلو طبقنا عليه قاعدة تاريخية النصوص الدينية لحدث «فراغ» في المرجعية الدينية ، إذ لا رسالة بعد رسالة محمد - ﷺ - ولا وحى بعد القرآن . . وإذا حدث هذا «الفراغ» في المرجعية والحجة الإلهية على الناس ، زالت حجة الله على العباد في الحساب والجزاء ، إذ سيقولون : يا ربنا ، لقد أنزلت علينا كتاباً نسخه التطور ، فماذا كان علينا أن نطبق ، بعد أن تجاوز الواقع المتطور آيات وأحكام الكتاب الذى أنزلته لهدايتنا؟ .

وثانى هذه النقاط : أن التاريخية والتاريخانية - أى وقتية الأحكام - لا يقول بها أحد فى أحكام العبادات . . وإنما يقول بها أصحابها فى آيات وأحكام المعاملات . . وهم يحطنون إذا ظنوا أن هناك حاجة إليها فى أحكام المعاملات التى جاء بها القرآن الكريم . ذلك أن القرآن الكريم - فى المعاملات - قد وقف عند «فلسفة» و «كليات» و «قواعد» و «نظريات» التشريع ، أكثر مما فصل فى تشريع المعاملات . . فهو قد فصل فى الأمور الثوابت ، التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، مثل منظومة القيم والأخلاق ، والقواعد الشرعية التى تستنبط منها الأحكام التفصيلية ، والحدود المتعلقة بالحفاظ على المقاصد الكلية للشريعة . . وترك تفصيل أحكام المعاملات لعلم الفقه ، الذى هو اجتهاد محكوم بنوايا الشريعة الإلهية . وذلك حتى يظل هذا الفقه - فقه المعاملات - متطوراً دائماً وألذاً ، يصير



الزمان والمكان ، ليؤكد تغير الواقع ومستجدات الأحداث ، في إطار  
كليات الشريعة وفواعلها ومبادئها - التي تحفظ على أحكامها المتطورة  
إسلاميتها ، دائماً وأبداً - .

وهذه «الصيغة الإسلامية» الفريدة ، التي جاءت بالنص الإلهي  
الثالث - أي الشريعة ، التي هي وضع إلهي ثابت - تحفظ إسلامية  
والهبة المرجعية والمصدر دائماً وأبداً - . بينما وكلت أمر المتغيرات  
إلى الخلفه المتحدد والمتطور - والقسم هو علم الفروع - . هذه  
«الصيغة الإسلامية» هي التي وازنت بين ثبات النص وتطور  
التفسير البشري للنص الإلهي الثالث . . . . . وجمعت بين ثبات  
«الوضع الإلهي» وتطور «الاجتهاد الفقهي» . . . أي جمعت بين  
ثبات المرجعية والنص ، وبين تطور الاجتهاد الفقهي المواكب  
لمتغيرات الواقع عبر الزمان والمكان .

وثالث هذه النقاط : تتعلق بالأمثلة التي سبقت ونساق من قبل  
دعاة تاريخية وتاريخانية النصوص الدينية ، للتدليل على ضرورة  
تطبيق هذه التاريخانية - في زعمهم - على أحكام القرآن الكريم  
في المعاملات . . .

ونحن عندما ننظر في هذه الأمثلة - وهي هنا : ميراث المرأة . .  
وشهادتها - نزداد يقيناً بخطأ دعوى تطبيق هذه التاريخانية على  
القرآن الكريم ، وعلى الأحكام التشريعية الواردة فيه . . فليس

صحيحاً أن تورث المرأة في الإسلام قد جانب الإنصاف لها .  
 حتى يكون حكمه صالحاً للزمان الماضي دون الزمان المعاصر  
 والمستقبل . . قال أنتي - في الإسلام - لا تورث نصف الذكر دائماً  
 وأبداً . . والقرآن لم يقل يوصيكم الله في الوارثين للذكر مثل حظ  
 الأنثيين . . وإنما جعل ذلك في حالة يعيها هي حالة «الأولاد» .  
 وليس في مطلق وكل الوارثين ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ  
 مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي﴾ - النساء : ١١ - . أما عندما كان التعبد  
 عاماً للميراث فإن القرآن قد استخدم لفظاً عاماً هو لفظ «النصيب»  
 لكل من الذكور والإناث على حد سواء ﴿لِلرَّحَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ  
 الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ  
 مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ - النساء : ٧ - .

ومعايير التفاوت في أنصبة الميراث لا علاقة لها بالجنس . . ذكورة  
 أو أنوثة - على الإطلاق - على غير ما يحسب ويظن الكثيرون - إن  
 لم يكن الأكثرون! - . . وإنما معايير هذا التفاوت ثلاثة :

١ - درجة القرابة . . فكلما كان الوارث أقرب إلى المورث زاد نصيبه  
 في الميراث . .

٢ - وموقع الجيل الوارث في تسلسل الأجيال - وتلك حكمة إلهية  
 بالغة في فلسفة الإسلام للميراث - فكلما كان الوارث صغيراً ،

من حبل يستقبل الحياة وأعباءها ، وأمامه المسئوليات المتنامية ،  
كان نصيبه من الميراث أكثر . فابن المتوفى يرث أكثر من أب  
المتوفى - وكلاهما ذكر - وبنت المتوفى ترث أكثر من أمه -  
وكلاهما أنثى . بل إن بنت المتوفى ترث أكثر من أبيه .

٣ . والعامل الثالث في تفاوت أنصبة الميراث هو العبد المالى الذى  
يتحملة ويكلف به الوارث طبقاً للشريعة الإسلامية . فإذا  
اتفقت نساوت درجة القرابة . وموقع الحبل الوارث . مثل  
مركز الأولاد . أولاد المورث . مع تفاوت العبد المالى بين الولد  
الذكر . المكلف بإعالة زوجة وأسرة وأولاد - وبين البنت . التى  
سبعولها هى وأولادها زوج ذكر . هذا يكون للذكر مثل حظ  
الأنثى . - وهو تقسيم ليس فيه أية شبهة لظلم الأنثى . بل  
ربما كان فيه تمييز وامتيار لها ، احتياطاً لاستضعافها .

وهذه الحقائق فى الميراث الإسلامية - التى يجهلها ويتجاهلها دعاة  
تاريخية آيات الميراث - هى التى جعلت المرأة - فى الجداول الإحصائية  
حالات الميراث الإسلامى - ت رث مثل الرجل ، أو أكثر من الرجل .  
أو ترث ولا يرث الرجل فى أكثر من ثلاثين حالة من حالات الميراث  
الإسلامى ، بينما هى ترث نصف ما يرث الذكر فى أربع حالات فقط .

ولم أراد أن يطلع على هذه الحقائق أن يرجع إلى كتابنا (هل  
الإسلام هو الحبل - لماذا وكيف؟) - فصل «التحرير الإسلامى

للمرأة» - طبعة دار الشروق - القاهرة - وعلى كتاب (مبشرات المرأة وقضية المساواة) للدكتور صلاح الدين سلطان - سلسلة «فى التنوير الإسلامى» - طبعة دار نهضة مصر - القاهرة» .

وكذلك الحال مع «شهادة المرأة» فى الأمور والمبائيد التى نقل فيها خبرة المرأة عن الرجل تكون شهادتها أقل من شهادته . . . وحتى لا نهدر شهادتها كلية فى هذه المبائيد ، سمح الفهم أن شهادتها ، على أن تدعم شهادة واحدة من بنات جنسها ، نذكرها بما تنساه من وقائع الشهادة . . . أما المبائيد التى تختص بالمرأة ، والتى تكون خبرتها فيها أكثر ، فإن شهادتها فيها تكون أعلى . وأحياناً ضعف شهادة الرجل . . . بل إن شهادتها تعتمد حيث لا تعتمد شهادة الرجل فى بعض هذه المبائيد

والذين يظنون أن آية سورة البقرة «يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يخس منه شيئاً فإن كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل إحداهما فنذكر

إحدهما الأخرى ولا ياب الشهود إذا ما دعوا ولا تساموا أن  
تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم  
للشهادة وأدنى ألا ترتبوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها  
بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار  
كتاب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم  
الله والله بكل شيء عليم (٢٨١) وإن كنتم على سفر ولم تجدوا  
كتاباً فلهان مقصورة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتى  
أمانته وليتق الله ربه ولا تكتبوا الشهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه  
والله بما تعملون عليم . البقرة : ٢٨٢ ، ٢٨٣ . . .

الذين يظنون أن هذه الآية - ٢٨٢ - تجعل شهادة المرأة نصف  
شهادة الرجل بإطلاق ، وفي كل الحالات مخطئون وواهمون .  
فهذه الآية تتحدث عن دين خاص ، في وقت خاص ، يحتاج  
إلى كاتب خاص ، وإملاء خاص ، وأشهاد خاص . .

وهذه الآية - في نصها - استثناء ﴿ إلا أن تكون تجارة حاضرة  
تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها ﴾ .  
ثم إنها تستثنى من هذه الحالة الخاصة الإشهاد على البيوع ،  
فلا تقيدها بما قيدت به حالة هذا الدين الخاص . .

ثم إنها تتحدث : مخاطبة ، لصاحب الدين ، الذي يريد أن يستوثق لديه الخاص هذا بأعلى درجات الاستبصار . ولا تخاطب الحاكم - القاضي - الذي له أن يحكم بالبينه واليمين ، بصرف النظر عن جنس الشاهد وعدد الشهود الذين يقوم بهم البينة . فللحاكم - القاضي - أن يحكم شهادة رجلين . أو امرأتين ، أو رجل وامرأة . أو رجل واحد . أو امرأة واحدة . طالما قامت البينة بهذه الشهادة .

ومن يرد الاستزادة من الفقه الإسلامي في هذه القضية - التي يجهلها الكثيرون - فعليه أن يرجع إلى آراء شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٦٦١ - ٧٢٨ هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م ) وتلميذه العظيم ابن قيم الجوزية ( ٦٩١ - ٧٥١ هـ ١٢٦٢ - ١٣٥٠ م ) في كتابه ( الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ) ص ١٠٣ ، ١٠٤ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م . . فقيه - وفق نص ابن تيمية - أن ما جاء عن شهادة المرأة في آية سورة البقرة ، ليس حصراً لطرق الشهادة وطرق الحكم التي يحكم بها الحاكم ، وإنما ذكر لنوعين من البينات في الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه . . فالآية نصيحة لهم وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم ، وما تحفظ به الحقوق شيء وما يحكم به الحاكم شيء ، فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين والمرأتين . .

ولقد قال الإمام أحمد بن حنبل ( ١٦٤ - ٢٤١ هـ ٧٨٠ - ٨٥٥ م ) إن



شهادة الرجل تعدل شهادة امرأتين فيما هو أكثر خبرة فيه ، وأن شهادة المرأة تعدل شهادة رجلين فيما هي أكثر خبرة فيه من الرجل . . فإنياب مفتوح أمام الخبرة ، التي هي معيار درجة الشهادة ، فإذا تخلفت خبرة الرجل في ميدان تراجع مستوى شهادته فيه . . وإذا تقدمت وزادت خبرة المرأة في ميدان ارتفع مستوى شهادتها فيه . . وليس هناك في الفقه الإسلامي تعميم وإطلاق في هذا الموضوع ، إذ الشهادة مسبل للينة التي يحكم الحاكم - القاضي - بناء عليها ، بصرف النظر عن جنس الشهود وعددهم . .

ولو فقه الداعون إلى تاريخية وتاريخية آيات الأحكام في القرآن حقيقة هذه الأحكام التي توهموا الحاجة إلى تجاوزها - فقالوا بتاريخية ووقتية معاني نصوصها القرآنية - لأدركوا أن وفوف النص القرآني عند كليات وفلسفات وقواعد ونظريات التشريع ، مع ترك تفاصيل التشريع لاجتهادات الفقهاء . هو الذي جعل أحكام القرآن الكريم في المعاملات - فضلاً عن العبادات . . والقيم والأخلاق - صالحة لكل زمان ومكان ، فكانت شريعته آخر وحاتم الشرائع السماوية ، دوغما حاجة إلى هذه «التاريخية» . . والتاريخية التي استعاروها من الفكر الغربي ، دوغما إدراك لخصوصية النص الإسلامي ، وتبهر مسيرة الفقه الإسلامي والحضارة الإسلامية . . ولم أتهم فقهاء حقيقة الأمثلة التي توهموها دواعي لهذه التاريخية - من مثل عبرات المرأة - وشهادتها - لكنونا مقونة هذا الجهد في كشف هذه الشبهات! . .

## الشبهة الثالثة: حول حروف فواتح بعض السور القرآنية

«وهم يقولون ! إن القرآن الكريم يحتمل على طلاس لم تفسر ، كما جاء في سورة البقرة (الم) ، وغيرها مما ذكر في السور الأخرى .  
ويسألون : كيف لم يسأل الصحابة عن معاني هذه الحروف ، وهم الذين غايثوا الرسول - ﷺ - يوماً بيوم ، وسألوه عن أنفه الأشياء ! فكيف لم يسألوا عن هذه الرموز ؟»

ويصلون بذلك إلى أن الصحابة ، رضى الله عنهم ، إما أنهم قد سألوا الرسول وأجابه عن ذلك ، ولم يصلنا ذلك الخواب في حديث من الأحاديث - التي فقدت (حسب اعتقادهم) - أو أنه لم تكن قد فُكَّت هذه الرموز أصلاً ، وتلك مصيبة أكبر ، حيث إن معنى ذلك إثبات القرآن بطلاسم لا معنى لها !

### الجواب:

هذه الحروف - من مثل : (الم) - (واحم) - (واثر) - (والمر) - (ن) - الخ - والتي وقف أمامها المفسرون القدماء وقفات قد تبدو مقنعة للبعض وغير مقنعة للبعض الآخر . . . تطرح قضية من قضايا التفسير للقرآن الكريم ، نقول :

إن القرآن الكريم وحى إلهي ، متعدد في وجوه الإعجاز . ففيه  
 إعجاز في النظم - وإعجاز في البلاغة . - وإعجاز في تيسر  
 الأساليب ، الذي لا هو بالنثر ولا هو بالشعر . وإنما هو قمران .  
 وإعجاز في الإخبار بالغيب - من أنباء الأولين والآخرين ، وبيد  
 الخلق ، وأسرار الكون ، وعالم الآخرة . - وإعجاز في الإشارة إلى  
 الخفايا العلمية والآيات الكونية التي ما كانت لتخطر على قلب  
 بشر تلقاه أو تفسر فسر في عصر السربل . - وإعجاز في القدرة  
 الدائمة - على الرصد والمكان وأنواع احساس الإنسان . على خلق  
 الفرد السوي والمجتمع السوي والهداية إلى الصراط المستقيم .  
 وتحقيق سعادتي الدنيا والآخرة .

ولغير وجوه الإعجاز هذه ، يظل الباب مفتوحاً أمام العقل المندهر  
 في أسرار القرآن لاكتشاف وجوه جديدة للإعجاز . والإعجاز على  
 أسرار قرآنية لم يعرفها الأقدمون ، والاهتداء إلى عجائب - في هذا  
 الكتاب الذي لا تنقص عجائبه - لم يهتد إليها السابقون من  
 المفسرين . .

فاكتشاف الجديد في أسرار وعجائب القرآن ، واهتداء المفسر  
 المعاصر - والمستقبلي - إلى ما لم يحفظه علم المفسرين القدماء -  
 من فيهم الصحابة - لا يتدح في القرآن الكريم . وإنما هو الطبيعي  
 مع هذا الكتاب المتنامية أوجه إعجازه ، والمتدفقة مستجدات

معانيه ، والمتواليه كنوز أسرارهِ مع مراحل نمو العقل الإنساني ،  
وتراكم العلوم والمعارف المعينة على اكتشاف أسرار آياته ، واشتداد  
عود المكر المتدبر لأبعاد هذا القرآن الكريم .

فالحقائق الخديئة للعلم الطبيعي قد جعلتنا نعلم عن الآيات  
القرآنية التي تحدثنا عن أطوار نمو الأجنة في الأرحام ما لم يعلمه  
فقيه الأمة وحبرها ابن عباس (٣ق هـ - ٦٨هـ - ٦١٩ - ٦٨٧م)  
والمفسرون القدماء . . . فهل يصح أن نسأل : لماذا لم يسأل  
الصحابه رسول الله - ﷺ - عن هذه الحقائق فيعرفوها عند ذلك  
التاريخ ؟ . . . لقد ظلت هذه الحقائق مكتومة حتى كشف عنها تطور  
العلم الطبيعي حديثاً ، فكانت سبباً لإيمان عدد من كبار العلماء  
بالإسلام عندما وقفوا أمام قول الله ، سبحانه وتعالى ، في هذا  
القرآن : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (٢٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ  
نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (٢٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً  
فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ  
فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ . المؤمنون : ١٢ - ١٤ . وكذلك الحال  
مع الآيات التي تحدثت عن ظلمة أعماق المحيطات ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ  
فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ  
بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ  
نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ . النور : ٤٠ . وعن تناقص الأكسجين

كلما ابتعدنا - صعوداً - عن القشرة الأرضية وعلاقتها ، وخرج  
 صدور الصاعدين إلى قضاء السماء ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح  
 صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حراً كأنما  
 يصفد في السماء كذلك يجعل الله الرخص على الدين لا يؤمنون ﴾  
 - الأنعام ١٢٥ - . وعن التحام الأرض بالسماء - (كانتا رتقا) -  
 قبل الانفصال ﴿ أولم ير الدين كفروا أن السموات والأرض كانتا  
 رتقا ففصلناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ﴾ -  
 الأنبياء ٣٠ - . وعن نزول الحديد من السماء إلى الأرض - وقد  
 ثبت أنه غريب عن مكوناتها - ﴿ وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد  
 ومنافع للناس ﴾ - الحديد ٢٥ - . وغير ذلك من التفسيرات  
 الخديعة لآيات الإشارات العلمية والكونية في القرآن الكريم ، تلك  
 التي ما كان يبدركها المفسرون القدماء - تبس فيهم الصحابة  
 والتابعون - قبل إعانة المكتشفات العلمية الحديثة على فتح أبواب  
 هذه التفسيرات .

إذا ، فالطبيعي هو بقاء أبواب الأسرار القرآنية مفتوحة ومنتدقة  
 بالحديد أمام العقل الإنساني . ولذلك ، فإن تصور ضرورة معرفة  
 حيل الصحابة بكل أسرار القرآن وعجائمه هو الأمر الغريب . بل  
 هو التصور الذي يقذح في القرآن الكريم .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، التى يعلمها أهل العلم بالقرآن ،  
والتي تجسدت في تو ونظور عطاء المفسرين للقرآن مع تطور مستوى  
المعارف والعلوم المستخدمة في اكتشاف أسرار آيات الله المسطورة  
في كتابه الحكيم . أى استخدام المكتشفات الإنسانية لآيات الله  
الكونية المنظورة في اكتشاف الجديد من أسرار آيات الله القرآنية  
المسطورة . . . انطلاقاً من هذه الحقيقة ، لا يرى بأساً من فتح  
أبواب جديدة لفهم . بل وأفهام جديدة . للحروف والرموز التي  
جاءت فوائج لبعض سور القرآن الكريم ، والتي لم تعد تفسيرات  
القدماء لها مقلعة للعقل المسلم في العصر الذي تعيش فيه .  
والتي فوض كثير من المفسرين إلى الله علم المراد منها .

بل إن في واقعنا الفكري الراهن «اجتهادات» باللغة الخدعة .  
وأحياناً مدهشة . تقدم تفسيرات غير مسوفة لهذه الحروف والرموز  
والكلمات . .

فهذا كتاب «التفسير العلمي لحروف أوائل السور في القرآن  
الكريم» للدكتورة نحية عبدالعزيز إسماعيل - ضبعة القاهرة - مطابع  
الأهرام سنة ١٩٩٠م . . وفيه رؤية لهذه الحروف باعتبارها رموزاً  
صوتية ، تمثل المستوى الأول الذي بدأت به اللغة الإنسانية الأولى  
- واللغة ترى أن العربية قد كانت هي اللغة التي بدأت بها  
الجماعة البشرية الأولى آدم وزوجه وبنوه . وذلك قبل أن تختلف



الأم وتعدد اللغات . . وأن الكلمات العربية الكثيرة الموجودة في مختلف اللغات العالمية ليست وافداً عربياً على هذه اللغات ، وإنما هي من بقايا اللغة العربية الأم في هذه اللغات - وهي قد أفردت لهذا المبحث رسالتها للدكتوراة - بالإنجليزية - بعنوان (العربية الكلاسيكية) - . . كما نرى أن سائر اللغات - غير العربية - فيها أربع مستويات : مستوى الحرف - ومستوى الكلمة - ومستوى الجملة - . . ومستوى المعنى - . . وأن العربية - بسبب أنها قد عالت بداية النطق الإنساني - قد احتفظت بمستوى حامي ، لا نظير له في اللغات الأخرى ، وهو مستوى الرمز الصوتي ، الذي بدأ به النطق الإنساني . . فالصوت فيها رمز لمعنى - وليس فقط الحرف والكلمة والجملة - . . وهي قد أفردت في كتابها (التفسير العلمي لحروف أوائل السور في القرآن) فصلاً لمعنى كل رمز من هذه الرموز الصوتية التي جاءت فرائع لبعض السور القرآنية ، ولهت على الفرائض التي جعلت وتجعل لمعنى الرمز الصوتي علاقة وثيقة بآيات ومعاني وأغراض السورة التي افتتحت بهذا الرمز الصوتي . .

وفي هذا «الاجتهاد» - عند من يتفق مع صاحبه - فتح جديد ، يكشف عن دلالات جديدة لمعاني هذه الحروف والرموز . .

وإذا نحن انطلقنا من فكرة أولية اللغة العربية ، ومن أن الكلمات العربية الموجودة في اللغات القديمة الأخرى هي من بقايا

العربية الأم ، فستجد «اجتهاداً» آخر - في كتاب (الهيروغليفية تفسر القرآن الكريم) - لسعد عبد المطلب العدل - طبعة القاهرة سنة ١٩٩٩م - يقول إن هذه الرموز والكلمات لها في قاموس اللغة المصرية القديمة معاني مناسبة تماماً لموقعها في أوائل السور التي افتتحت بها ، وذلك علاقة ببعض معاني أدب من تلك السور

والأهم في هذا المقام - ويصرف النظر عن الاتفاق والاختلاف مع «مثل هاء» «الاجتهادات» - هو أن بقاء آيات مفتوحة لاكتشاف المعاني الجديدة والأسرار غير المسبوقة لهذه الحروف والرموز هو الطبيعي - فالطبيعي هو أن تظل آيات ألهم والفقه مفتوحة أمام العقل المسلم لاكتشاف الجديد والزيد من كنوز القرآن وعجائبه وأسراره ، والواجب على العقل المسلم - المعاصر - والمستقبلي - أن يعي ذلك ، ويؤمن به . دون أن يكون ذلك قباحاً فيما قدم القدماء من تفسيرات فاسدت احتياجات مجتمعاتهم ، ومستويات العلوم والمعارف التي أتاحت لهم فاستخدموها في تلك التفسيرات -

فنحن أمام كتاب لا تنقضي عجائبه - ولا تنفذ مكتشفاته أسرارها . ولسنا أمام نص قد طوت الأفهام - حتى ولو كانت أفهام الصحابة - كل أسرارها ومعانيه ومراميها .

## الشبهة الرابعة: حول عصمة الرسول ﷺ

«وهم لا يعترفون بأن الرسول معصوم عن الخطأ ، ويفقدون الأدلة على ذلك سورة (عنس وتولى) وكذلك عندما حامل الرسول - ﷺ - زوجته ، ونزلت الآية الكريمة التي تنهى عن ذلك» اهـ

### الجواب:

إن عصمة الرسول - ﷺ - وكذلك عصمة كل الرسل ، عليهم السلام ، يجب أن لفهم في نطاق مكانة الرسول وعصمة الرسالة . فالرسول : بشر يُوحى إليه . . أى أنه - مع بشريته - له خصوصية الاتصال بالسماء ، بواسطة الوحي . . ولذلك ، فإن هذه المهمة تقتضى صفات يصنعها الله على عبده فيمن يصطفيه - كى تكون هناك مناسبة بين هذه الصفات وبين هذه المكانة والمهام الخاصة الموكولة لى صاحبها .

والرسول مكلف بتلخيص الرسالة ، والدعوة إليها ، واجتهاد فى سبيل إقامتها وتطبيقها . وله على الناس طاعة هى جزء من طاعة الله - سبحانه وتعالى - «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول» - النساء - ٥٩ .

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ - آل عمران : ٣٢ - ﴿ مَنْ يَطُعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ - النساء : ٨٠ - ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ - آل عمران : ٣١ - ولذلك ، كانت عصمة الرسل فيما يبلغونه عن الله ضرورة من ضرورات صدقهم والثقة في هذا البلاغ الإلهي الذي اختبروا ليقوموا به بين الناس ، وبداية العقل - فضلاً عن النقل - حاكمة بأن مرسل الرسالة إذا لم ينحصر الرسول الذي يصق الصدق على رسالته ، كان عاثراً ، وهو ما يستحيل على الله ، الذي يصطفى من الناس رسلاً يؤهلهم العصمة لإصفاء الثقة والصدق على البلاغ الإلهي والحجة على الناس بصدق هذا الذي يبلغون . .

وفي التعبير عن إجماع الأمة على ضرورة العصمة للرسول فيما يبلغ عن الله ، يقول الإمام محمد عبده (١٢٦٦-١٣٢٣هـ - ١٨٤٩-١٩٠٥م) عن عصمة الرسل - كل الرسل - : « ومن لوازم ذلك بالضرورة : وجوب الاعتقاد بعلو فطرتهم ، وصحة عقولهم ، وصدقهم في أقوالهم ، وأمانتهم في تبليغ ما عهد إليهم أن يبلغوه ، وعصمتهم من كل ما يشوه السيرة البشرية ، وسلامة أبدانهم مما تنبؤ عنه الأبصار وتغفر منه الأذواق السليمة ، وأنهم منزّهون عما يصاد شيئاً من هذه الصفات ، وأن أرواحهم منوذة من الخلال الإلهي بما لا يمكن معه لنفس إنسانية أن تخطو عليها سطة

روحانية... إن من حكمة الصانع الحكيم - الذي أقام الإنسان على قاعدة الإرشاد والتعليم - أن يجعل من مراتب الأنفس البشرية سرية بعد لها ، محص فضله ، بعض من مصطفىه من خلقه ، وهو أعلم حيث يجعل رسالته ، يبرهم بالفطر السليمة ، ويبلغ بأرواحهم من الكمال ما يلبثون معه للاستشراق بأول علمه ، والأمانة على مكتوب سره ، نالوا انكشف غيرهم انكشافه لهم انماصت له نفسه ، أو ذهبت بعقله جلالاته وعظمته ، فيسترقون على الغيب بآله ، ويعلمون ما سيكون من شأن الناس فيه ، ويكونون في مراتبهم العلوية على نسبة من العالين ، نهاية الشاهد وبداية الغائب ، فهم في الدنيا كأنهم ليسوا من أهلها ، هم وفد الآخرة في لباس من ليس من سكانها ، أما فيما عدا ذلك ، إلى الانفعال بالسماء ، والتبليغ عنها) ، فهم بشر يعترهم ما يعترى سائر أقرانه ، يأكلون ويشربون وينامون ويسهون ويسبون فيما لا علاقة له بتبليغ الأحكام ، ويمرضون ويمتد إلى بهم أيدي الظلمة ، وينالهم الاضطهاد ، وقد يقتلون» - (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ - دراسة وتحقيق د - محمد عمارة - طبعة القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٩٣ م .

فالعصمة - كالمعجزة - ضرورة من ضرورات صدق الرسالة ومن مقتضيات حكمة من أرسل الرسل - عليهم السلام -

وإذا كان الرسول ، كمشر ، يجوز على جسده ما يجوز على  
أجساد البشر ، وإذا كان الرسول كمجتهد قد كان يمارس الاجتهاد  
والشورى وأعمال العقل والفكر والاختيار بين البدائل في مناطق  
ومبادئ الاجتهاد التي لم ينزل فيها وحى إلهي - فإنه معصوم في  
مناطق ومبادئ التسليم عن الله - سبحانه وتعالى - لأنه لو جار  
عليه الخطأ أو السهو أو مجانبة الحق والصواب أو اختيار غير الأولى  
في مناطق ومبادئ التسليم عن الله لنعطى الشك إلى صلب  
الرسالة والوحى والبلاغ ، بل وإلى حكمة من اصطفاها وأرسله  
ليكون حجة على الناس ، لذلك ، كانت العصمة صفة أصيلة  
وشرطاً ضرورياً من شروط رسالة جميع الرسل ، عليهم السلام  
فالرسول ، في هذا النطاق - نطاق التسليم عن الله - ما ينطق عن  
الهيوى (٣) إن هو إلا وحي يوحى ٥ - النجم - ٣ ، ٤ - وبلاغه ما  
هو بقول بشر ، ولذلك كانت طاعته فيه طاعة لله ، وبغير العصمة  
لا يتأتى له هذا المقام . .

أما اجتهادات الرسول - ﷺ - فيما لا وحي فيه ، والتي هي  
ثمرة لإعماله لعقله وقدراته وملكوته البشرية ، فنقد كانت تصادف  
الصواب والأولى ، كما كان يجوز عليها غير ذلك - ومن هنا رأينا  
كيف كان الصحابة - رضوان الله عليهم - في كثير من المواطن  
وبإزاء كثير من مواقف وقرارات وآراء واجتهادات الرسول - ﷺ -

يسألونه - قبل الإدلاء بنسأهاتهم فى الرأى - هذا السؤال الذى  
شاع فى السنة والسيرة :

- «يا رسول الله ، أهو الوحى ؟ أم الرأى والمشورة ؟» .

فإن قال - إنه الوحى - كان منهم السمع والطاعة له ، لأن طاعته  
هنا هى طاعة الله . وهم يسلمون الوجه لله حتى ولو خفيت  
الحكمة من هذا الأمر عن عقولهم . لأن علم الله - مصدر الوحى -  
مطلق وكلى ومحيط ، بينما علمهم نسي قد تخفى عليه الحكمة  
التي لا يعلمها إلا الله . أما إن قال لهم الرسول - جوابا عن  
سؤالهم - إنه الرأى والمشورة - فإنهم يحتجونه ، ويشيرون ،  
وبصوبون - لأنه - عليه السلام - هاليس معصوما ، وإنما هو واحد من  
المقدمين فى الشورى والاجتهاد . ووقائع نزوله عن اجتهاده إلى  
اجتهادات الصحابة كثيرة ومتناثرة فى كتب السنة ومصادر السيرة  
النبوية - فى مكان القتال يوم غزوة بدر . وفى الموقف من  
أسراها . وفى مكان القتال يوم موقعة أحد - وفى مصالحة بعض  
الأحزاب يوم الحندق . إلخ . إلخ .

ولأن الرسول - عليه السلام - قد أراد الله له أن يكون القدوة والأسوة  
للأمة . لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو  
الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا . الأحزاب : ٢١ . وحتى لا  
يفتدى الناس باجتهاد نبوى لم يصادف الأولى ، كان نزول الوحى



لتصويب اجتهاداته التي لم تصادف الأولى ، بل وعتابه - أحياناً -  
على بعض هذه الاجتهادات والاحتبارات - من مثل : ﴿ عسى  
وتولّى ﴾ (١) أن جاءه الأعمى (٢) وما يدريك لعله يزكى (٣) أو  
يدكر فتفعه الذكوى (٤) أما من استعنى (٥) قالت له تصدى (٦)  
وما عليك ألا يزكى (٧) وأما من حاك بسعى (٨) وهو يحشى  
(٩) قالت عنه تلهي ﴿ عسى ١٠٠١ . . . ومن مثل : ﴿ يا أيها  
النبي لم تحرم ما أحل الله لك تنعى مرضات أرواحك والله غفور  
رحيم (١٠) قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم  
الحكيم ﴿ - التحريم ٢٠١ . . . ومن مثل : ﴿ ما كان لى أن  
يكون له أسرى حتى يشحن في الأرض فريدون عرض الدنيا والله  
يريد الآخرة والله عزيز حكيم (١١) لولا كتاب من الله سبق  
لساكم فيما أحدثتم عذاب عظيم ﴿ - الانفال ٦٧ ، ٦٨ . . .  
وغيرها من مواضع التصويب الإلهي للاجتهادات النبوية فيما لم  
يسبق فيه وحى ، وذلك حتى لا يتأسى الناس بهذه الاجتهادات  
المخالفة للأولى . .

فالعصمة للرسول - ﷺ - فيما يبلغ عن الله شرط لازم لتحقيق  
الصدق والثقة في البلاغ الإلهي ، وبدونها لا يكون هناك فارق  
بين الرسول وغيره من الحكماء والمصلحين ، ومن ثم لا يكون

هناك فارق بين الوحي المعصوم والمعجز وبين الفلسفات والإبداعات  
 البشرية التي يجوز عليها خطأ والصواب . . فيدون العصمة  
 تصبح الرسالة والوحي والبلاغ قول بشير ، بينما هي ،  
 بالعصمة ، قول الله ، سبحانه وتعالى ، الذي بلغه وبينه المعصوم -  
 عليه الصلاة والسلام- . . فعصمة المتلغ هي الشرط لعصمة  
 البلاغ . . بل إنها ، أيضاً ، الشرط لنفي العت وتبوت الحكمة من  
 اصطفي الرسول وعنه وأوحي إليه بهذا البلاغ .

## الشبهة الخامسة: التشكيك في الأحاديث

إنهم يشككون في صحة الأحاديث، ويظهرون التناقضات بينها، ويذكرون الحديث الذي ينص على عدم زيارة المرأة للقبور، والحديث الذي يقول (في معناه) إن الرسول - ﷺ - قال: «إني قد أمرتكم بعدم زيارة القبور من قبل» - والأول السليم لكم بزيارة القبور - فيشيرون إلى ذلك بأنه تناقض - ويدللون على ذلك بأن الأمة قد فقدت الكثير من الأحاديث النبوية عن الرسول، أو أن هذه الأحاديث قد حُرِّفَت عن معانيها الصحيحة. «إله

### الجواب

في بداية جواب عن شبهة هؤلاء الذين يشككون في الأحاديث النبوية - تنبه على مستوى جهل كل الذين يسيرون مثل هذه التبهات حول الحديث النبوي الشريف - ذلك أن التدرج والتطور في التشريع - الذي يمثله حديث النهي عن زيارة القبور ثم إباحتها - هذا التدرج والتطور في التشريع لا علاقة له بالتناقض بأي وجه من الوجوه، أو أي حال من الأحوال .

ثم إن التشكيك في بعض الأحاديث النبوية، والقول بوجود تناقضات بين بعض هذه الأحاديث، أو بينها وبين آيات قرآنية .

بل والتشكيك في مجمل الأحاديث النبوية ، والدعوة إلى إهدار  
السنة النبوية ، والاكتفاء بالقرآن الكريم . . إن هذه الدعوى قديمة  
وجديدة ، بل ومتجددة . . وكما حذر رسول الله - ﷺ - من  
الكذب عليه . . فلقد حذر من إنكار سنته ، ومن الخروج عليها .

ونحن بإزاء هذه الشبهة نواجه بلونين من الغلو

أحدهما : بهدر كل السنة النبوية ، اكتفاء بالقرآن الكريم .  
ويرى أن الإسلام هو القرآن وحده . .

وثانيهما : يرى في كل المرويات المسبوبة للرسول - ﷺ - سنة  
نبوية ، بكفر المتوقف فيها ، دونما فحص وبحث وتحبص لمستويات  
« الرواية » و« الدراية » في هذه المرويات . . ودونما تمييز التوقف إزاء  
الراوي وبين انكار ما ثبت عن رسول الله - ﷺ - .

وبين هذين الغلوين يقف علماء السنة النبوية ، الذين وضعوا  
علوم الضبط للرواية ، وحددوا مستويات المرويات ، بناء على  
مستويات الثقة في الرواة . ثم لم يكتفوا . في فرز المرويات . بعلم  
« الرواية » والجرح والتعديل للرجال . الرواة . وإنما اشترطوا سلامة  
« الدراية » أيضاً لهذه المرويات التي رواها العندول الضابطون عن  
أمثالهم حتى رسول الله - ﷺ - . أي أن هؤلاء العلماء بالسنة قد  
اشترطوا « بقدر المتن والنص والمضمون » بعد أن اشترطوا « نقد الرواية  
والرواة » وذلك حتى يسلم المتن والمضمون من « الشذوذ والعلّة

القادحة» ، فلا يكون فيه تعارض حقيقى مع حديث هو أقوى منه سنداً ، وألصق منه بمقاصد الشريعة وعقائد الإسلام ، ومن باب أولى ألا يكون الأثر المروى متناقضاً تناقضاً حقيقياً مع محكم القرآن الكريم . . .

ولو أننا طبقنا هذا المنهج العلمى المحكم ، الذى هو خلاصة علوم السنة النبوية ومصطلح الحديث ، لما كانت هناك هذه المشكلة - القديمة - المتجددة - . . . ولكن المشكلة - مشكلة الغلو ، بأنواعه ودرجاته - إنما نأتى من الغفلة أو التعافل عن تطبيق قواعد هذا المنهج الذى أبدعته الأمة الإسلامية ، والذى سفت به حضارتنا كل الحضارات فى ميدان «النقد الخارجى والداخلى للنصوص والمرويات» . . . وهذه الغفلة إنما تنجلي فى تركيز البعض على «الرواية» مع إهمال «الدراية» ، أو العكس . . . وفى عدم تمييز البعض بين مستويات المرويات ، كأن يطلب من الأحاديث ظنية الثبوت ما هو من اختصاص النصوص قطعية الثبوت . . . أو من مثل تحكيم «التهوى» أو «العقل غير الصريح» فى المرويات الصحيحة ، الحالية متونها ومضامينها من الشذوذ والعلة القادحة .

وهناك ، أيضاً ، آفة الذين لا يميزون بين التوقف إزاء «الرواية» والرواة» - وهم بشر غير معصومين - وفيهم وفى تعديلهم وقبول مروياتهم اختلف الفقهاء وعلماء الحديث والمحدثون - وبين التوقف

إزاء «السنة» التي تمت صحة روايتها ودرابنتها عن المعصوم ، صلى الله عليه وسلم . فتوقف العلماء المتخصصين - وليس الهواة أو المتطفلين - إزاء «الرواية والرواية» شئ ، ، والتوقف إزاء «السنة» التي صحت وسلمت من الشبهة والعلل الفادحة شئ آخر . والأول حتى من حقوق علماء هذا الفن ، أما الثاني فهو تكذيبه للمعصوم ، صلى الله عليه وسلم - والعياذ بالله .



أما الذين يقولون إننا لا حاجة لنا إلى السنة النبوية ، اكتفاءً بالبلاغ القرآني ، الذي لم يخلو من شئ ، فإننا نقول لهم ما قاله الأقدمون - من أسلافنا - للأقدمين - من أسلافهم .

إن السنة النبوية هي البيان النبوي للبلاغ القرآني ، وهي التطبيق العملي لأيات القرآنية ، التي أشارت إلى فرائض وعبادات وتكاليف وشعائر ومناسك ومعاملات الإسلام . وهذا التطبيق العملي ، الذي حول القرآن إلى حياة معيشة ، ودولة وأمة ومجتمع ونظام وحضارة ، أي الذي «أقام الدين» ، قد بدأ بتطبيقات الرسول - ﷺ - للبلاغ القرآني ، ليس تطوعاً ولا تزيّناً من الرسول ، وإنما كان قياماً بفريضة إلهية نص عليها القرآن الكريم ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ - النحل : ٤٤ . . . فالتطبيقات النبوية للقرآن - التي هي السنة العملية والبيان

القولى الشارح والمفسر والمفصل - هى ضرورة قرآنية ، وثبتت تزييداً  
على القرآن الكريم . . هى مقتضيات قرآنية ، اقتضاها القرآن .  
ويستحيل أن نستغنى عنها بالقرآن .

وتأسياً بالرسول - ﷺ - وفيما بأفريضة طاعته - أثنى نص  
عليها القرآن الكريم ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ - آل عمران - ٣٢ -  
﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ - النساء - ٥٩ - ﴿ مَنْ يَطُعِ  
الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ - النساء - ٨٠ - ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ  
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ - آل عمران - ٣١ - ﴿ إِنْ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ  
إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ - الفتح - ١٠ - . . . تأسيماً بالرسول - ﷺ - وطاعة  
له كان تطبيق الأمة - فى جبل الصحابة ومن بعده - لهذه  
العبادات والمعاملات . . . فالسنة النبوية ، التى بدأ تدوينها فى العهد  
النبوى ، والتى اكتمل تدوينها وتحصيلها فى عصر التابعين  
وتابعيهم ، ليست إلا التدوين للتطبيقات النبوية التى جسدت البلاغ  
القرآنى ديناً معيشاً فى العبادات والمعاملات . . .

فالقرآن الكريم هو الذى تطلب السنة النبوية ، وليست هى بالامر  
الزائد الذى بغنى عنه ويستغنى عنه القرآن الكريم .

أما العلاقة الطبيعية بين البلاغ الإلهى - القرآن - وبين التطبيق  
النبوى لهذا البلاغ الإلهى - السنة النبوية - فهى أشبه ما تكون



بالعلاقة بين «الدستور» وبين «القانون» فالدستور هو مصدر ومرجع القانون . والقانون هو تفصيل وتطبيق الدستور ، ولا حجة ولا دستورية لقانون يخالف أو يناقض الدستور . ولا غناء ولا اكتفاء بالدستور عن القانون .

إن رسول الله - ﷺ - ليس مجرد مبلغ فقط ، فهو ليس «ساعى بريد» . وإنما هو مبلغ ، ومبين للبلاغ ، ومطبق له ، ومقيم للدين ، تقوم القرآن على يديه إلى حياة عملية . أى إلى سنة وطريقة يحياها المسلمون . .

وإذا كان بيان القرآن وتفسيره وتفصيله هو فريضة إسلامية ، دائمة وفائمة ، على الأمة إلى يوم الدين . فإن هذه الفريضة قد أقامها - أول من أقامها - حامل البلاغ ، ومنجز البيان ، ومقيم الإسلام . عليه الصلاة والسلام . .

والذين يتصورون أن الرسول - ﷺ - مجرد مبلغ - «ساعى بريد» - إنما يضعونه في صورة أدنى من صورتهم هم ، عندما ينكرون عليه البيان النبوى للبلاغ القرآنى ، بينما يمارسون هم القيام بهذا البيان والتفسير والتطبيق للقرآن الكريم . . وهذا «مذهب» يستعبد المؤمن بالله منه ومن أهله ومن الشيطان الرجيم ! .

## الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالنقل

"وهم يعتقدون أن جميع علماء الأمة يدون استثناء غير مؤهلين . لأنهم اعتمدوا على النقل وليس التفكير . وأنه يجب التفكير في كل أمور الدين . الأصل قبل الفرع . والعناء كل الأساسيات الموجودة التي تعتبرها الأمة من المسلمات ، والنحت من جديد عن الحقيقة ، معتمدين على العقل فقط . . . اهـ

### الجواب:

إن القول بالاعتماد على العقل فقط - أي دون النقل ، الذي هو الوحي الإلهي . في بلاغة القرآني وبيانه السوي . . . واستخدام العقل وحده أداة لإعادة النظر في كل ما تعتبره الأمة من المسلمات . . . هو قول يحتاج إلى ضبط . وإلى تصويب . . . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إشارات إلى عدد من الحقائق :

أولها: أن مفهام العقل في الإسلام هو مكان عال وفريد ، ولا نظير له في الشرائع السابقة على الشريعة الإسلامية الخاتمة فالعقل في الإسلام هو مناط التكليف بكل فرائض وأحكام الإسلام . . أي شرط التدبير بدين الإسلام . .

وثانيها: أن النقل الإسلامي - وخاصة معجزته القرآنية - هو معجزة عقلية ، قد ارتفعت العقل حكماً في فهمها وفي التصديق بها ، وفي التمييز بين المحكم والمتشابه في آياتها ، وأيضاً في تفسير هذه الآيات - . فليس للقرآن كهنوت يحتكر تفسيره ، وإنما هو ثمرة لنظر عقول العلماء المفسرين - . وعلى حين كانت معجزات الرسالات السابقة معجزات مادية ، تدهش العقول ، فتسلها عن التفكير والتعقل ، جاءت معجزة الاسلام - القرآن الكريم - معجزة عقلية ، تستنير العقل كي يتعقل ويتفكر ويشير ، وتحثكم إليه باعتبارها الفاضى في تفسير آياتها - . فكان النقل الإسلامى سبباً لتنمية العقلانية الإسلامية - . وكان هذا التطور في طبيعة المعجزة متناسباً ومتسقاً مع مرحلة التصحيح التى بلغت الإنسانية ، ومع حتم السماء سلسلة الرسالات والوحى إلى الأنبياء والرسل وأمم الرسالات .

وثالثها: أن العقل - فى الإسلام - هو سبيل الإيمان بوجود الله ووحْدانيته وصفاته - . لأن الإيمان بالله سابق على التصديق بالرسول وبالكتاب الذى جاء به الرسول ، لأنه شرط لهما ، ومقدم عليهما ، فالتصديق بالكتاب - النقل - متوقف على صدق الرسول الذى أتى به ، والتصديق بالرسول متوقف على وجود الإله الذى أرسل هذا الرسول وأوحى إليه - . والعقل هو سبيل الإيمان بوجود

الله - سبحانه وتعالى - وذلك عن طريق تأمل وتدبر بدیع نظام وانتظام المصنوعات الشاهدة على وجود الصانع المبدع لنظام وانتظام هذه المصنوعات . . . فالعقل . في الإسلام - هو أداة الإيمان بجوهر الدين - الألوهية - . . . وبعبارة الإمام محمد عبده : « قانون أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي ، والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح ، فقد أقامك منه على سبيل الحجية ، وقاصاك إلى العقل ، ومن قاصاك إلى حناكم فقد أذهى إلى سطلته . » . (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٣٠١ . . . دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة - طبعة القاهرة - دار الشروق سنة ١٩٩٣ م .

وذلك على حين كان العقل غريباً ومستبعداً من سبل الإيمان في حقب الرسالات السابقة على الإسلام . . . حسب المعجزات المدهشة للعقول ، عندما كانت الإنسانية في مراحل الطفولة « خرافاً ضالة » ، تؤمن بما يُلقي إلى قلبها ، دون إعمال عقل ، لأن الإيمان لا يحتاج إلى إعمال عقل . . . وفق عبارة الفطيس والفيلسوف النصراني « أنسيلم » (١٠٣٣-١١٠٩ م) .

ورابعها: أن المقابلة بين «العقل» و«النقل» هي أثر من آثار الثنائيات المتناقضة التي تميزت بها المسيرة الفكرية للحضارة الغربية ، تلك التي عرفت لاهو تاكسيا - نقلاً - لا عقلاً ، فجاءت عقلايتها ، في عصر النهضة والتنوير الوضعي العلماني ، ثورة على النقل اللاعقلاني ونقضا

له . . أما في الإسلام ، والمسيرة الفكرية لحضارته وأمنته . . وخاصة في عصر الازدهار والإبداع - فإن النقل لم يكن أبداً مقابلاً للعقل ، لأن المقابل للعقل هو الجنون ، وليس النقل . . ولأن النقل الإسلامي - القرآن الكريم - هو مصدر العقلانية المؤمنة ، والباعث عليها ، والداعي لاستخدام العقل والتفكير والتدبير في آيات الله المنظورة والمنطوية جميعاً . . وآيات القرآن التي نحض على العقل والتعقل تبلغ تسعة وأربعين آية . . والآيات التي تتحدث عن «اللب» - بمعنى عقل وجوهر الإنسان - هي ست عشرة آية . . كما يتحدث القرآن عن «الشيء» - بمعنى العقل - في اثنين . . وعن الفكر والتفكير في ثمانية عشر موضعاً . . وعن الفقه والتفقه - بمعنى العقل والتعقل - في عشرين موضعاً . . وعن «التدبير» في أربع آيات . . وعن «الاعتبار» في سبع آيات . . وعن «الحكمة» في تسعة عشر آية . . وعن «القلب» - كأداة للفقه والعقل - في مائة واثنين وثلاثين موضعاً . . ناهيك عن آيات العلم والتعلم والعلماء التي تبلغ في القرآن أكثر من ثمانمائة آية . . فالنقل الإسلامي - أي الشرع الإلهي - هو الداعي للتعقل والتدبير والتفقه والتعلم . . والعقل الإنساني هو أداة فقه الشرع ، وتوسط ومناط التدبير بهذا الشرع الإلهي . . ولذلك ، لا أثر للشرع بدون العقل ، كما أنه لا غنى للعقل عن الشرع ، وخاصة فيما لا يستقل العقل بإدراكه من أمور الغيب وأحكام الدين .

ذلك أن العقل ، مهما بلغ من العظمة والشأن في الحكمة والإبداع ، هو ملكة من ملكات الإنسان ، وكل ملكات الإنسان - بالخبرة التاريخية والمعاصرة - هي نسبة الإدراك والقدرات ، تحفل اليوم ما تعلمه غداً ، وما يقصر عنه عقل الواحد يبلغه عقل الآخر . . . وإذا كانت ميادين عالم الشهادة - النفس والكون - أي الدنيا - مفتوحة على مصاريحها أمام العقل وأمام التجربة - بالنسبة للإنسان - فإن هناك ميادين - وخاصة في معارف عالم الغيب - سبيل معرفتها النقل - أي الوحي - والوجدان - القلب والإلهام - فالهدايات التي يهتدي بها الإنسان هي «العقل» و«الشفل» و«التحيرة» و«الوجدان» . . . وليست العقل وحده دون سواه . . . ويتنوع الهدايات وسبل المعرفة الإنسانية ، مع تنوع مصادر المعرفة الإنسانية - الوحي وآيات الله المصنوعة - مع الكون وآيات الله المنظورة - تتكامل وتتوازن المعرفة الإنسانية - وهذه هي نظرية المعرفة الإسلامية - بينما يحتل توازن هذه المعرفة إذا هي وقفت - في المصادر - عند الكون وعالم الشهادة وحده - وفي الوسائل وإدراك المعرفة عند العقل وحده - أو العقل والتجربة وحدهما - دون النقل والوجدان . . . ولقد غبر عن هذا التكامل والتوازن في نظرية المعرفة الإسلامية الإمام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣هـ ١٨٤٩-١٩٠٥م) عندما تحدث - في تفسيره لأية ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ - من

سورة الفاتحة - عن «الهدايات الأربع» - العقل ، والنقل ، والتجربة ،  
والوحدان . . . كما عبر عن التلازم الضروري بين العقل والنقل ،  
لتكامل المعرفة الإسلامية ، عندما قال : «العقل هو ينبوع اليقين  
في الإيمان بالله ، وعلمه وقدرته ، والتصديق بالرسالة ، أما النقل ،  
فهو ينبوع فيما بعد ذلك من علم الغيب ، كأحوال الآخرة  
والعبادات . . . والقرآن - وهو المعجر الخارق - دعا الإسلام الناس إلى  
النظر فيه بعقولهم . . . فهو معجزة غرست على العقل ، وعمقته  
انقاصاً فيها ، وأطلقت له حق النظر في أبحاثها ، ونشر ما انطوى  
في أثنائها . . . وإذا قدرنا عقل البشر فترة ، وجدنا غاية ما ينتهي  
إليه كما له إما هو الوصول إلى معرفة غواص بعض الكائنات التي  
تقع تحت الإدراك الإنساني . . . أما الوصول إلى كنه حقيقته فمما  
لا تبلغه قوته . . . ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري  
أن يصل إليه وحده . . . لهذا كان العقل محتاجاً إلى تعين يستعين  
به في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة . . . » (الأعمال الكاملة)  
ج ٣ ص ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٩٧ - .

فالإسلام لا يعرف - على الإطلاق - هذه الثنائية المتناقضة بين  
العقل والنقل . . . وصريح المعقول لا يمكن أن يتعارض مع صحيح  
المنقول . ولقد عبر الإمام محمد عبده عن ما قد يتوهم البعض  
تعارضاً عندما صاغ حقيقة هذه القضية فقال : «لقد تقرر بين



المسلمين أن الدين إن جاء بشيء قد يعملوا على الفهم ، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل . ٢٠ - (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٢٥٧ - . فقارق بين ما يعملوا على إدراك العقل ، من بعض أمور الدين ، وبين ما يستحيل في العقل - الذي يرى ويرأ منه الدين - .

ومن بين علماء الإسلام الذين عبروا - بصدق وعفوية - عن تكامل العقل والنقل - الحكمة والشريعة - حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ / ١٠٥٨-١١١١ م) عندما قال : (إن أهل السنة قد تحققوا أن لا معادلة بين الشرع المنقول والحق المعقول ، وعرفوا أن من ظن وجوب الجمود على التقليد والتباع الظواهر ، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر ، وأن من تغفل في تصرف العقل حتى صادموه به قواطع الشرع ، ما أتوا به إلا من خست انصمائر - فصيل أولئك إلى التفريط ، وفصيل هؤلاء ، إلى الإفراط ، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط . . فمثال العقل : البصر السليم عن الآفات والأذى ، ومثال القرآن : الشمس المنتشرة الضياء ، فأخلق أن يكون طالب الاهداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في غمار الأغنياء ، فلا فرق بينه وبين العميان ، والعقل مع الشرع نور على نور . . ) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ٢ ، ٣ - طبعة مكتبة صبيح - القاهرة - .

وهذه العلاقة بين العقل والنقل - علاقة التكامل والتأخي - هي التي أكد عليها أبو الوليد ابن رشد (٥٢٠-٦٥٤هـ/ ١١٢٦-١١٩٨م) عندما قال: «... فإيا ، معشر المسلمين ، تعلم ، على القطع ، أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يضاد بالحق ، بل يوافق ويتهدله . . . فالحكمة هي صاحبة الشريعة . والأخت الرضيعة . . . وهما المصطحبتان بالضع ، المنحاضتان بالجوهر والعريضة . . . الفصل الثاني فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال » ص ٣١ ، ٣٢ ، ٦٧ - دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة - طبعة دار المعارف - القاهرة - سنة ١٩٩٩م -

فالباب مفتوح على مضراعية أمام العقل هي سائر ميادين عالم الشهادة . . . وهو سبيل اللغة والفهم والتكليف في الشرع والدين . . . لكن لابد من مؤازرة الشرع والنقل للعقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه من أخبار عالم الغيب والحكم والعقل من وراء بعض أحكام العبادات في الدين . . . وما قد يبدو من تعارض - عند البعض - أحياناً بين العقل والنقل ، فهو تعارض بين العقل وبين «ظاهر» النقل - وليس حقيقة معنى النقل - . . . أو مرجعه إلى تخلف «صحة» النقل . . . أو تخلف «صراحة» العقل . . . أو وجود ما يعلم على الفهم ، لا ما يتعارض مع العقل . فالعقل مع الشرع - كما قال حجة الإسلام العراقي - «نور على نور» . . . وما الخديث

عن التعارض بينهما إلا أثر من آثار الغلو في أحدهما ، تفريظاً أو  
إفراطاً ..

وإذا كانت البهذه والخبرة الشرية ، وحنى الحكمة الفلسفية -  
تقول : إن من مبادئ الدين والشرائع ما لا يستقل العقل بإدراك  
كنهه وحقيقة جوهره ، فكيف يجوز لعقل أن يدغم إلى تحكيم  
العقل وحده في كل أساسيات الدين ؟! - لقد قال الفيلسوف  
الفقيه أبو الوليد ابن رشد - وهو الذي أحترم عقلايته المتألفة  
الأوروبيون والمسلمون جميعاً - قال عن رأي الفلاسفة القدماء في  
مبادئ الشرائع التي لا يستقل العقل بإدراكها : «إن الحكماء من  
الفلاسفة ليس يجوز عندهم التكلم ولا الخلل في مبادئ الشرائع -  
مثل : هل الله تعالى موجود؟ وهل السعادة موجودة؟ وهل الفضائل  
موجودة؟ - وفاعل ذلك عندهم محتاج إلى الأدب الشديد ، ولذلك  
وجب قتل الزنادقة ، فيجب على كل إنسان أن يسلم مبادئ  
الشرائع ، لأن مبادئها أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية ، وكيفية  
وجودها هو أمر معجز عن إدراك العقول الإنسانية ، فلا بد أن يعترف  
بها مع جهل أسبابها .» - (تهافت التهافت) ص ١٢١ ، ١٢٢ ،  
١٢٤ ، ١٢٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م ..

فليس هناك عاقل يحكم العقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه ،  
من مبادئ الشرائع والمعجزات ، وكنهه وجوهر وحقائق المعينات

وليس هناك عاقل يعقل أو يتعاقل عن مكانة ودور العقل في  
دين الإسلام .

وإدراك وظيفة العقل — ومبدأ عمله — وحدود قدراته ، هو لب  
الاحترام للعقل ، وليس فيه انتقاص من سلطانه ، الذي نال في  
دين الإسلام وفكر المسلمين ..

## الشبهة السابعة: حول النظام المصرفي المعاصر

«وهم يقولون: إنه يجب اتباع النظام البنكي الغربي المتشكى على الربح، أي أن البنوك الإسلامية، وخاصة العقارية منها، يجب أن تقدم القروض على أساس استرداد هذه الأموال مضاعفاً عليها نسبة تغطي التضخم الاقتصادي وبنفقات تغطي خدمات البنك ونسبة ثابتة من الربح، ويدعون هذا الربح فإن هذه البنوك ستفشل. ويؤكدون على أن البنوك الإسلامية فاشلة، وهي تعمل بنفس عمل البنوك الربوية، ولكن بمسمى آخر، مثل المربحة أو ما شابه ذلك، وبهذا يعتمدون على البنوك الإسلامية صفة الغش والتلاعب بصفة مطلقة» اهـ.

### الجواب:

إن موقف الفقه الإسلامي المعاصر من المعاملات المصرفية السائدة في العالم الحديث والمعاصر، قد كتبت فيه العديد من الدراسات، وصدرت حوله العديد من الفتاوى، الفردية والجماعية، وهو موقف لا يعمم الجحْل ولا الحرمة على سائر المعاملات المصرفية، وإنما يميّز بين ما هو حلال وما هو حرام في هذه المعاملات.

وأغلب الجدل الذي دار ويدور في مساحة الفقه الإسلامي المعاصر قد انصب على الفوائد البنكية المجددة سلفاً، التي تعطيها المصارف لأصحاب المدحرات، والتي تأخذها من أصحاب القروض.

ودون دخول في التفاصيل - التي مكانها الدراسات الفقهية المتخصصة - فيحسن - في هذا المقام - التذكير بأصل القضية ، للوصول فيها إلى كلمة سواء .

فاولاً ، إن هذا النظام المصرفي ، السائد الآن في العالم المعاصر ، هو نظام عرسى ، نشأ مع النظام الرأسمالى العربى ، فى إطار الخصارة المسيحية الغربية . ولأن المسيحية - كالإسلام - تحرم الربا - الذى هو فى جوهره - مال ينظر مالا دون عمل - فلقد تمزج المسيحيون الغربيون من إقامة المصارف الربوية - مع أنها ضرورة من الضرورات النسيقة بالنظام الرأسمالى - الذى هو فى جوهره - تعظيم لرأس المال على حساب العمل - . . .

ولأن اليهود قد حرموا موقف اليهودية من الربا ، فجعلوه حراماً فيما بينهم خاصة ، وحلالاً مع غيرهم ، فلقد تقدموا هم فأقاموا المصارف الربوية ، وعملوا بها ، واحرقوا صاعثها ، وبلغوا فيها ، وظلوا كذلك حتى سادت الفلسفة الوضعية العلمانية النفعية - «البرجمانية» - فى المجتمعات الغربية ، فتراجعت حاكمية المعايير المسيحية ، ودخل المسيحيون الغربيون هذا الميدان مع اليهود ، ونافسوه فيه . . .

وثانياً : إن بلادنا الإسلامية ، وكل حضارات وأمم الحنوب ، لم تعرف هذا النظام المصرفى الربوى إلا عندما جاءنا - مع النظام الرأسمالى - فى ركاب الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة لبلادنا . ولذلك ، يجب التمييز بين قدم الممارسات الربوية ، عند التاريخ القديم والخصارات القديمة وبين هذا النظام المصرفى المعاصر ،

الذى نشأ - كنظام سائد وحاكم - مع سيادة الرأسمالية وتحكمها ،  
والذى «تعولم» مع الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة .

وثالثاً: فبسبب من كون النظام المصرفي الربوى هو ثمرة من  
ثمرات النظام الرأسمالى ، وضرورة من ضروراته ، ولازمة من  
لوازمه - للاشتراك فى فلسفة تعظيم رأس المال على حساب  
العمل - كان رفض الاقتصاد الاشتراكى والشيوعى لهذا النظام . .  
لأن الفلسفة الاشتراكية تعظم العمل بدلاً من رأس المال - على  
عكس الرأسمالية - ولذلك فهي تمنع الربا ، الذى هو : مال يثمر  
ويجلب ما لا دون عمل .

ورابعاً: إن فلسفة الموقف الإسلامى من المال والنقد تنلخص فى أنه  
مقابل عمل أو سلعة أو خدمة أو منفعة ، وليس المال والنقد - فى ذاته -  
سلعة تباع وتشترى . . وهذا هو لب الفلسفة الإسلامية التى تحرم  
التجارة بالنقد ، وجعل المال يثمر ما لا بدون عمل . . وهى هذا الموقف  
تتفق الفلسفة الاشتراكية مع فلسفة الإسلام فى النقود والأموال .

وخامساً: إن تركيز كل الجدل الفقهى الإسلامى المعاصر - إزاء  
المعاملات المصرفية - على تحديد العائد من المدخرات أو عدم  
تحديده ، هو ابتعاد عن جوهر القضية ، فقد يكون تحديد العائد  
تنظيماً يفيد أصحاب المدخرات ، الذين هم الجانب الأضعف فى  
المعادلة الادخارية ، ويحميهم من ظلم قائم أو محتمل من أرباب  
المصارف ، الذين يمثلون الجانب الأقوى فى هذه المعادلة . . ومطلوب  
من الفقه الإسلامى أن يركز على جوهر فلسفة الإسلام فى النقود  
والأموال - أى أن تكون الأموال بدلاً لعمل - وليست سلعة يتاجر



بها ، فتأني بأموال - فوائد - دون عمل مصاف .. ولذلك ، فإن النظام المصرفي الإسلامي هو النظام الذي يقيم المصارف ، لا لتناجر في المدخرات ، وإنما لتوظف هذه المدخرات وتشارك بها في التنمية المجتمعية الشاملة لمختلف المبادئ .. فالمصارف الإنتاجية - أي التي تشارك بمدخراتها في التنمية - هي المصارف الإسلامية الحقة ، حتى ولو لم تسم نفسها إسلامية .. والمصارف غير الإنتاجية ، التي تعمل في إعادة اقراض مدخراتها ، وتعيش على الفروق بين عوائد الاقراض والاقراض - بصرف النظر عن الأسماء التي تطلقها على هذه العمليات - هي مصارف غير إسلامية ، حتى ولو سمت نفسها إسلامية ..

وفي ضوء هذه الحقيقة نقرأ الفتوى الشهيرة للإمام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣ هـ ١٨٤٩-١٩٥٠ م) بحلّ عائدة مدخرات «صناديق التوفير» ، لأن صناديق التوفير كانت مؤسسة حكومية ، تأخذ المدخرات لتبنى بها الحكومة مدارس ومصانع ومستشفيات .. فكانت صورة من المصارف الإنتاجية ، ولم تكن صورة من مؤسسات التجارة بالنقد والأموال ..

وسادساً : إن رؤية المأساة التي وصل إليها النظام الربوي المعاصر ، هي الكفيلة بتبيان عظمة العدل الإسلامي المتجسد في فلسفة الإسلام إزاء النقود والأموال .. فالتضخم - الذي يمثل سرطان النظام المالي الرأسمالي العالمي - هو ثمرة من ثمرات جنون التجارة في النقود والأموال .. والمضاربات المجنونة على أسعار الأسهم في البورصات العالمية - وهي التي حربت ونحرت الكثير

من التجارب التتموية ، وتهذر عرق الأثم وكمدح الشعوب - هي واحدة من الثمرات الحرة للنظام الربوى ، والتجارة فى النقود والأموال . . وإذا علمنا أن ٩٧٪ من رأس المال المالى العالمى - أى ١٠٠ تريليون دولار - موزعة فى السمرة والمضاريات - أى فى الربا والتجارة فى النقود . . وأن ٣٪ فقط من رأس المال المالى العالمى - أى ٣,٥ تريليون دولار - هى الموزعة فى التجارة والصناعة والخدمات . . علمنا أن مأساة الرأسمالية المتوحشة ، ولظلمها الربوى ، أشنع وأقطع من قضية تحديد العائد من المذخرات أو عدم تحديده ، تلك التى شغلت وتشغل أطراف المحدث الفقهي حول الموقف الإسلامى من معاملات البنوك! . .

وسابعاً: إذا كان النظام الربوى ثمرة من الثمرات اللصيقة بالنظام الرأسمالى ، وجزء من فلسفة الرأسمالية إزاء النقود والأموال ورأس المال . . وإذا كان هذا النظام الرأسمالى - على تفاوت فى صور حدته ووحشيته . . هو السائد الآن فى كل أنحاء العالم . . فإننا يجب أن ننظر إلى النظام الربوى نظرتنا إلى «الثلوث» الذى عم بلاؤه سائر أرجاء الكوكب الذى عليه نعيش ، فلقد أصبح روحاً سارية فى كل المعاملات . . ونحن بإذاته أمام ضرورة وبلاء عام ، كمثل الثلوث الذى أصاب عموم البيئة فى عصرنا . . فالتعامل الإسلامى مع هذا الواقع هو التعامل مع الضرورات . . فواجب ألا تزيف ديننا فنقول إن هذا النظام المصرفى الربوى حلال . . وفى ذات الوقت لا نعضض عيوننا عن عناصر الضرورة فيه فنطلب من الناس الامتناع عن التعامل مع هذا الواقع

الحاكم لكل الاقتصاديات . . وهنا تأتي قواعد التعامل الإسلامي مع الضرورات ، التي تقدر بقدرها ، والتي تُعامل كضرورات يسعى الناس إلى الخروج من أسبابها وملايساتها وثمراتها . وليس إلى تكريسها بالرغم أنها هي الطبيعية والقاعدة والحلال . وكذلك تأتي قاعدة تنزيل الحاجة الشديدة والماسة منزلة الضرورة .

وهنا - أيضاً - تأتي أهمية البنوك الإسلامية ، التي وإن لم تستطع النجاة من « التلوث الربوي » السائد عالمياً إلا أن وجودها وأدائها تعلن الرقص لقبول وتأيد هذا النظام .

وثانها : إن إدانة النظام المصرفي الربوي مبررة من فرائض العقيدة الإسلامية المعاصرة . وإن بحث لرائنا في فلسفة الإسلام إزاء الأموال والنقد - ندعنا بما كتبه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥هـ/ ١٠٥٨-١١١١م) في كتاب (أحياء علوم الدين) عندما قال : «لقد خلق الله الدينار والدرهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال ، حتى تقدر الأموال بهما . خلقهما لتتداولهما الأيدي . وللتوسل بهما إلى سائر الأشياء . . ولا غرض في أعيانهما . . بل هما وسيلة إلى كل غرض . . وكل من عمل فيهما عملاً لا يليق بالحكم ، بل يخالف الغرض المقصود بالحكم ، فقد كفر لعنة الله فيهما . فمن كثرهما فقد ظلمهما ، وأبطل الحكمة فيهما . . وكل من عامل معاملة الربا على الدرهم والدينار فقد كفر النعمة وظلم ، لأنهما خلقا لغيرهما لأنفسهما ، إذ لا غرض في عينهما . . ولما من معه نقد ، فلو جاز له أن يبيعه بالنقد ، فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله ، فيبقى النقد مقيداً عنده ، وينزل منزلة المكنوز . . فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصوداً للدخار ، وهو ظلم .

فكل ما خلق حكمة فلا ينبغي أن يصرف عنها» - ج ١٢ ص ٢٢٢ ،  
٢٢٢١ - كتاب الصبر والشكر - طبعة دار الشعب - القاهرة - .

إن بعث هذا التراث - منذ الغزالي وحتى الاجتهادات الحديثة والمعاصرة - واجب من واجبات العقل المسلم المعاصر - لكل هذا شيء ، ونحويل فلسفة الإسلام في الأموال إلى تودج قائم في أرض الواقع شيء آخر . وإن قيام عشرات - بل ومئات - البنوك الإسلامية لم يعبر واقع «التلوث الربوي» ، الذي هو جزء عضوي من النظام الرأسمالي حيثكم للعالم بأسره . وكما اضطرت منظومة البلاد الاشتراكية - قبل انهيارها - إلى التعامل بالربا - في المبادلات العالمية - رغم رفضها له وتوريثها على فلسفته . فستظل البلاد الإسلامية - بما فيها البنوك الإسلامية - مضطرة لاستشاق هذا «التلوث الربوي» ، حتى ولو أطلقت عليه أسماء أخرى . . . وسنبقى المفارقة المضحكة في موقف دعاة البنوك الإسلامية المناصرين - في ذات الوقت - للنظام الرأسمالي ، دون إدراك أن الرأسمالية هي الأب الشرعي للربا الذي يحاربونها .

أما السبيل إلى الخروج من هذا «الجور المالي العالمي» - فهو تحول العالم الإسلامي - بالتكامل الاقتصادي . . . والسوق الاقتصادية المشتركة . . . والاعتماد المتبادل - إلى كتلة اقتصادية متحدة ، وعندئذ يمكن لنا أن نقول للآخرين : إن لنا فلسفة متميزة في النقود والأموال يجب مراعاتها في التعامل معنا . . . فالمنطوق أن تتجاوز ، نحن المسلمين ، النظام الاقتصادي الذي أثمر النظام المصرفي الربوي ، وأن نكون من القوة بحيث يتعامل معنا الآخرون وفق

فلسفتنا في النقود والأموال . .

وإذا كان عقلاء الغرب يشكون من الكوارث الدورية للنظام الرأسمالي . . وإذا كان من هؤلاء العقلاء من يلتفت الآن إلى النظام الإسلامي اللاربيوي . . فإن الوحدة الاقتصادية للعالم الإسلامي ، وتطبيق المسلمين لفلسفة إسلامهم في النقود والأموال ، سبغت انظار العالم أكثر وأكثر إلى هذا النظام اللاربيوي . .

نعم . . هو طريق شاف . . وطويل . . لكنه . . وحده . . هو الطريق . . طريق تهضة المسلمين بالإسلام وإبلاغ دعوته إلى العالمين ، وإزالة الشبهة عن هذه الدعوة ، وإقامة حجة الإسلام على العالمين . .

أما الاستسلام لطاغوت الرأسمالية المتوحشة ، والتسليم بالنظام المصرفي الرأسمالي ، الذي عولم «التلوث الربوي» ، فهو يأس وقنوط من ظهور الإسلام على الدين كله ، ومن ظهور الحلول الإسلامية لمشكلات الإنسانية على غيرها من الحلول . . وهو يأس وقنوط لا يليقان بالمؤمنين! . .

أما التخلف الفكري حول تحديد أو عدم تحديد سعر العائد من مذكرات البنوك ، فهو أشبه ما يكون باحتضان ظل فرع الشجرة بحسيانه الشجرة وما فيها من فروع . . وهو وهم تسمى أن يبرأ منه أهله ، إن شاء الله . .

## المؤلفات

- ١ - الصحوة الإسلامية في عيون غربية
  - ٢ - الغرب والإسلام
  - ٣ - أبو حيان التوحيدي
  - ٤ - دراسة قرآنية في فقه الشجند الحضاري
  - ٥ - ابن رشد بين الغرب والإسلام
  - ٦ - الانتماء الثقافي .
  - ٧ - تنصير العالم .
  - ٨ - التعددية الرؤية الإسلامية وتحديات .
  - ٩ - صراع القيم بين الغرب والإسلام
  - ١٠ - د . يوسف القرضاوي : المدرسة الفكرية والمشروع الفكري
  - ١١ - تأملات في التفسير الحضاري للقرآن الكريم .
  - ١٢ - عندما دخلت مصر في دين الله
  - ١٣ - الحركات الإسلامية رؤية نقدية
  - ١٤ - المنهاج العقلي .
  - ١٥ - النموذج الثقافي
  - ١٦ - منهجية التغيير بين النظرية والتطبيق .
  - ١٧ - تجديد الدين بتجديد الدين
  - ١٨ - الشواهد والمتغيرات في اللفظة الإسلامية الحديثة .
  - ١٩ - نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم
  - ٢٠ - التقدم والإصلاح بالتنوير الغربي
  - ٢١ - فكر حركة الاستنارة وتناقضاته
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . سيد دسوقي
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . زينب عبد العزيز
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . سيد دسوقي
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . صلاح الصاوي
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . محمد عمارة
- د . عبد الوهاب المسيري

٢٢ - حرية التعبير في الغرب من سلمان  
رشدى إلى روجية جازودى .

٢٣ - إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين .

٢٤ - الحضارات العالمية تدافع؟ أم صراع؟

٢٥ - التنمية الاجتماعية بالغرب؟ أم بالإسلام؟

٢٦ - الحملة الفرنسية في الميزان .

٢٧ - الإسلام في عيون غربية ..

دراسات سويسرية

٢٨ - الأقليات الدينية والقومية تنوع

ووحدة .. أم تفتيت واحتراق .

٢٩ - ميراث المرأة وقضية المساواة .

٣٠ - نفقة المرأة وقضية المساواة .

٣١ - الدين والتراث والحداثة والتنمية والحرية

٣٢ - مخاطر العولمة على الهوية الثقافية

٣٣ - الغناء والموسيقى خلال أم حرام؟؟

٣٤ - صورة العرب في أمريكا .

٣٥ - هل المسلمون أمة واحدة؟؟

٣٦ - السنة والبدعة .

٣٧ - الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان .

٣٨ - قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى .

٣٩ - مركبة الإسلام .

٤٠ - الإسلام كما تؤمن به .. ضوابط وملامح .

٤١ - صورة الإسلام في التراث الغربى .

٤٢ - تحليل الواقع بمنهج العاهات الزمته .

٤٣ - القدس بين اليهودية والإسلام .

٤٤ - مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا

(شهادة ألمانية)

د . شريف عبد العظيم

د . محمد عمارة

د . محمد عمارة

د . عادل حسين

د . محمد عمارة

ترجمة ا . ثابت عيد

د . محمد عمارة

د . صلاح الدين سلطان

د . صلاح الدين سلطان

د . محمد خاتمي

د . محمد عمارة

د . محمد عمارة

ترجمة وتعليق ا . ثابت عيد

د . محمد عمارة

تقديم وتحقيق د . محمد عمارة

تقديم وتحقيق د . محمد عمارة

د . عيد الوهاب المسيري

ا . منصور أبو شافعى

د . يوسف القرصاوى

ترجمة ا . ثابت عيد

د . محمد عمارة

د . محمد عمارة

تقديم وتعليق د . محمد عمارة

- ٤٥ - الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق .  
 ٤٦ - الآثار التربوية للعبادات في العقل والجسد .  
 ٤٧ - السنة النبوية والمعرفة الإنسانية  
 ٤٨ - نظرات حضارية في القصص القرآني  
 ٤٩ - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين  
 ٥٠ - الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان  
 ٥١ - عن القرآن الكريم  
 ٥٢ - في فقه الأقليات المسلمة  
 ٥٣ - مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية  
 ٥٤ - مركبة التاريخ  
 ٥٥ - نقل الأعضاء في ضوء الشريعة والقانون  
 ٥٦ - السنة التشريعية وغير التشريعية  
 ٥٧ - شبهات حول الإسلام
- د . صلاح الدين سلطان  
 د . صلاح الدين سلطان  
 د . محمد عمارة  
 د . سيد دسوقي حسن  
 د . محمد عمارة  
 تقديم / د . محمد سليم لعوا  
 الشيخ / أمين الخولي  
 د . طه جابر العلواني  
 د . محمد عمارة  
 / منصور أبو شافعي  
 مستشار / طارق البشري  
 د . محمد عمارة



## الفهرس

٣	تقديم
٧	الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم .
١٧	الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن .
٢٧	الشبهة الثالثة: حول حروف فوانح بعض السور القرآنية .
٣٤	الشبهة الرابعة: حول عصمة الرسول ﷺ .
٤١	الشبهة الخامسة: التشكيك فى الأحاديث .
٤٧	الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالنقل .
٥٧	الشبهة السابعة: حول النظام المصرفى المعاصر .

